فاعلية تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية

The effectiveness of criminal intelligence analysis in making criminal security decisions

م. د. نورس أحمد كاظم
روضان الموسوى

دكتوراه في فلسفة القانون
العام التخصص الدقيق:
القانون الجنائي
جامعة الفرات الأوسط
التقنية/ الكلية التقنية
الإدارية_ الكوفة
nawrs.kadim@atu.edu.iq

الكلمات الافتتاحية :
فاعلية- تحليل – الاستخبار- الجنائي - القرارات- الأمنية.

Keywords :
effectiveness - analysis - intelligence - criminal - decisions - security.

Abstract: The operations of the corporate methods of the operating methods of the special projects method are conducted, in which the commercial projects of the United States of America are implemented, facing constant challenges, including the ordinary and emergency. Which governs the knowledge of the needs obtained for the effectiveness of intelligence analysis, which has a direct impact on decision-making, which has reached the stage of taking those challenges .The acquisition of information in security work represents the real strength of security institutions, which is always accompanied by intelligence analysis leading to security decision-making. To formulate the state's security policy at the internal and external levels. Based on that, we decided that the subject of our research (the effectiveness of criminal intelligence analysis in security decision-making), which we will address on two sections preceded by an introduction: in the first section we explain the conceptual framework for criminal intelligence analysis and criminal security decision-making, while in the second section we address the role of criminal intelligence analysis in security decision-making. We will conclude our research with the most important conclusions and proposals.

فاعلية تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية

The effectiveness of criminal intelligence analysis in making criminal security decisions

م. د. نورس أحمد كاظم روضان الموسوي

الملخص

يتميز اسلوب المؤسسة الأمنية بسمات خاصة تميزه عن الاسلوب المتبع في المؤسسات العادية، إذ يقوم على النمط القيادي المبني على السلوك الأمني والذي يميل إلى فكرة التنفيذ الفوري للقرارات دون مناقشة في أغلب الأحيان، خاصة عندما تضطر القيادة إلى إصدار قرارها في ظروف تغلب عليها حالة عدم التأني وتحديدًا عندما تكون أمام تحديات جرمية مستمرة منها العادية ومنها الطارئة تؤثر على الأمن بشكل خطير، الأمر الذي يحتم معرفة الحاجات الضرورية لفاعلية تحليل الاستخبار الجنائي المؤثر تأثيرًا مباشرًا في عملية صنع القرار الأمني، وكيفية التوصل إلى مرحلة اتخاذه؛ ليواجه تلك التحديات. كما أن تحصيل المعلومة الجنائية في العمل الأمني يُمثل القوة الحقيقة للمؤسسات الأمنية المختصة، والذي يرافقها دومًا التحليل الاستخباري الجنائي وصولاً إلى صنع القرار الأمني المطلوب؛ لرسم السياسة الأمنية للدولة من الناحية الجنائية. تأسيسًا على ذلك ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا (فاعلية تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية)، والذي سنتناوله على مبحثين تسبقهما مقدمة: نوّضح في المبحث الأول الإطار المفاهيمي لتحليل الاستخبار الجنائي وصنع القرارات الأمنية الجنائية، أما في المبحث الثاني فنتناول دور تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية. وسنختم بحثنا بأهم ما سيتم التوصل إليه من استنتاجات ومقترحات.

المقدمة:

أولاً: أهمية البحث : تداهم المجتمعات الإنسانية العديد من التهديدات التي تُعرّض أمنها واستقرارها للخطر، مما تدعوا الحاجة إلى إنشاء أنظمة حماية استخبارية جنائية للبحث عن مصادر الأنشطة الجنائية وما يتعلق بها، الأمر الذي غدى بالعمل الاستخباري الجنائي جزء لا يتجزأ من عمل الأنظمة الأمنية؛ بكونه يُشكل حاجة ملحة للتجمعات البشرية كافة لا تقل أهميتها عن متطلبات الحياة الأساسية، فتحرص بذلك على توفير الحماية الجنائية من عوامل التهديد الخارجية والداخلية والقدرة على صنع القرار الأمني الجنائي

الرشيد، ومن ثم فإن ذلك يؤدي في المحصلة النهائية إلى المحافظة على الأمن الجنائي والوقاية من الجريمة قدر الإمكان ومكافحتها، من هنا تتجلى أهمية بحثنا في موضوع فاعلية تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية، وبمدى خطورة ما يتناوله من مضمون يُترجم على أرض الواقع، فضلاً عما يُعالجه من أزمات أمنية جنائية تتعرض لها العديد من الدول، والحاجة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في ذلك، ومعرفة دوره من الناحيتين الاستراتيجية والتكتيكية وتأثير ذلك في عملية صنع القرار الأمني الجنائي.

ثانيًا: فرضية البحث وأهدافه: نُحاول من خلال بحثنا لهذا الموضوع الإجابة عن فيض من الأسئلة يقف في مقدمتها صياغة فرضية البحث في السؤال الآتي: ما هو مدى فاعلية تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرار الأمني لمواجهة الأزمات الأمنية التي تتسبب بها الجرائم؟ والذي ينبثق عنه مجموعة أهداف أهمها الآتي:

١- التعرف على مفهوم تحليل الاستخبار الجنائي وأهميته.

٢- التعريف بماهية صنع القرار الأمني ومراحله.

٣- توضيح الدور الذي يقوم به التحليل الاستخباري الجنائي في عملية صنع القرار الأمني من ناحية بلوغ المعلومة الأمنية المهمة هذا من جهة، وترشيد القرار الأمني من جهة أخرى.

٤- معرفة الدور الاستراتيجي والدور التكتيكي للتحليل الاستخباري الجنائي.

٥- بيان الآليات المهمة لترشيد القرار الأمني، والوقوف على بعض التصورات المهمة في ترشيدهِ.

ثالثًا: إشكالية البحث : تُعالج دراسة هذا الموضوع إشكالية على درجة عالية من الدقة والخطورة، فالجهاز الاستخباري بشكل عام يُمثل خط الدفاع الأول للدول، والعنصر الأساس في المحافظة على السلم والأمن الوطني فيها، كما أنه يمدها بالمعرفة المسبقة

عن نوايا الجهات المعادية واستعداداتها عن الجرائم المنظمة أو الأنشطة الإجرامية أو غيرها، وهذا كله يتوقف على دقة المعلومات الجنائية الواردة إلى غرفة التحليل الاستخباري الجنائي، والتي تنير الطريق أمام القرارات الأمنية للدولة وفقًا لإستراتيجية أمنية ناضجة؛ بذلك يُعد التحليل الاستخباري الجنائي موضوعًا معقداً في عمل المؤسسات الأمنية الخاصة بمكافحة الجريمة، كونه يُمثل انعكاسًا لمدى تفّهم القيادة للعلميات التي تسبق صنع القرار؛ مما يُساهم في بناء المعلومة الأمنية الفاعلة، وترشيدها للقرار الأمني الذي يُبنى على تلك العمليات المعقدة، بكونه يُمثل جوهر العمل الأمني في صنع ذلك القرار وترشيده.

رابعاً: منهجية البحث : إن المنهجية الأكثر انسجاماً مع خصوصية الموضوع وطبيعته تقوم على الاستعانة بالمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي من حيث بيان ماهية تحليل الاستخبار الجنائي وصنع القرار الأمني، وتوضيح دور تحليل الاستخبار الجنائي في عملية صنعه من خلال تحديد فاعليته في ذلك. فضلاً عن ذلك كله سنعمد إلى جمع المعلومات المتعلقة به، ونستخلصها من عموم المصادر المتعلقة بهذا المجال.

خامساً: خطة البحث : اقتضت الاحاطة ببحث فاعلية تحليل الاستخباري الجنائي في صنع القرار الأمني من كل جوانبه أن نتناوله في مبحثين تسبقهما خاتمة، نبين في المبحث الاول الاطار المفاهيمي لتحليل الاستخبار الجنائي وصنع القرار الأمني، بينما نُفرد المبحث الثاني لدور تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرار الأمني والذي سنبيته من خلال مطلبين، نوّضح في المطلب الأول دوره في بناء المعلومة الأمنية، أما المطلب الثاني فسيكون لدورهِ في ترشيد القرار الأمني، وسنختم بحثنا بخاتمة نُحدد فيها أهم ما سنتوصل إليه من استنتاجات وما نراه من مقترحات وكالآتي:

المقدمة

المبحث الأول- الإطار المفاهيمي لتحليل الاستخبار الجنائي وصنع القرارات الأمنية الجنائية

المطلب الأول- مفهوم تحليل الاستخبار الجنائي

الفرع الأول- المدلول الاصطلاحي لتحليل الاستخبار الجنائي

الفرع الثاني- أهمية تحليل الاستخبار الجنائي

المطلب الثاني- ماهية صنع القرار الأمني الجنائي

الفرع الأول- تعريف صنع القرار الأمني الجنائي

الفرع الثاني- مراحل صنع القرار الأمني الجنائي

المبحث الثاني- دور تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرار الأمنية الجنائية

المطلب الاول- دور تحليل الاستخبار الجنائي في بلوغ المعلومة الأمنية

الفرع الأول- الدور الاستراتيجي لتحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرار الأمنية الجنائية

الفرع الثاني- الدور التكتيكي لتحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية

المطلب الثاني- دور تحليل الاستخبار الجنائي في ترشيد القرارات الأمنية الجنائية

الفرع الأول- آليات تحليل الاستخبار الجنائي لترشد القرارات الأمنية الجنائية

الفرع الثاني- مظاهر تحليل الاستخبار الجنائي في ترشيد القرارات الأمنية الجنائية

الخاتمة:

أولاً- الاستنتاجات

ثانيًا- المقترحات

قائمة المصادر

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي لتحليل الاستخبار الجنائي وصنع القرارات الأمنية الجنائية : لا بد من بيان الاطار المفاهيمي لتحليل الاستخبار الجنائي وصنع القرارات الأمنية الجنائية، وهو ما سنوضّحهُ في مطلبين، نُحدّد المطلب الأول لمفهوم تحليل

الاستخبار الجنائي من حيث مفهومه وأهميته، ونكرّس المطلب الثاني لماهية صنع القرار الأمني الجنائي من حيث تعريفه ومراحل صنعه.

المطلب الأول: مفهوم تحليل الاستخبار الجنائي : يتسم مفهوم تحليل الاستخبار الجنائي بالغموض في مجال الدراسات القانونية والأمنية، وقد ظهر مع ظهور العديد من المفاهيم المهمة في هذين المجالين؛ لذلك سنتولى في هذا المطلب بيان المدلول الاصطلاحي لتحليل الاستخبار الجنائي في الفرع الأول، ومن ثم سنستعرض في الفرع الثاني أهميته بالنسبة لصنع القرار الأمني الجنائي.

الفرع الأول : المدلول الاصطلاحي لتحليل الاستخبار الجنائي : يُشكل التحليل عمومًا عملية تحري حقيقة الأشياء والتوصل إلى معرفة مضمونها، فهو أسلوب للبحث تتعدد أنواعه وطرائقه، ويختلف حسب الطريقة التي يتم بها. ويُعرّف التحليل بأنه "عملية تستهدف إدراك الأشياء والظواهر عن طريق فصل عناصر بعضها عن بعض، ومعرفة الخصائص التي تمتاز بها هذه العناصر، فضلاً عن معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بينها[١]. في حين يُعرف التحليل الاستخباري الأمني بأنه (عبارة عن الفهم الدقيق لمسار الأحداث الأمنية، وإدراك دوافعها، وسبر غور أسبابها)[٢]. وعرّفه آخر على أنه (العلمية العقلانية التي يقوم بها ضابط الأمن بالتوغل داخل المعطيات والعناصر المادية والمعنوية التي يرصدها من خلال قيامه بعمليات الملاحظة والمراقبة والاستنباط واستنتاج ما تعنيه كل منها من معاني، وأفكار، ودلالات، واحتمالات ونتائج تساهم في منع الجريمة وضبط مرتكبيها)[٣]. كما يُنظر إليه بأنه عملية أخذ المعلومات عن حالات وكيانات ذات أهمية استراتيجية، أو تكتيكية لديها بيانات مناسبة من الاحتمالات والإجراءات المستقبلية[٤]؛ بذلك يكون هو الأساس في عملية إنتاج الاستخبارات الجنائية من المعلومات وربطها مع مجموعة معلومات أخرى، أو الحكم عليها إستنادًا إلى قاعدة معلومات جنائية موجودة مسبقًا. ويُمثل التحليل الاستخباري الأمني من الناحية الإجرائية شكلاً من أشكال

العمل الإجرائي، يقوم به بعض المختصين المهنيين في عملية التعامل مع المعلومات الأمنية التي يتم تحصيلها وجمعها من القطاعات الخارجية أو الداخلية، وعبر وسائل وأساليب متعددة ومتنوعة[٥]؛ وذلك بهدف الخروج بناتج معلوماتي جنائي دقيق يُشكّل قاعدة معلومات جنائية أمنية يُستفاد منها في عملية صنع القرارات الأمنية الجنائية، إذ يتم تقديمها إلى الجهات المختصة؛ للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات الأمنية للوقاية من الجرائم خاصة المنظمة ومكافحتها والأنشطة الاجرامية الأخرى. كما أن القائم بتحليل الاستخبار يقوم على المنهج العلمي ذاته الذي يقوم به غيره من المحللين في المجالات الأخرى، كالمحللين العسكريين أو السياسيين على سبيل المثال، لكن بطريقة مهنية خاصة تكمن في مجال اختصاصه ضمن العمل الأمني[٦]. فالمعلومات الجنائية الأمنية مهما كان مصدرها لا بد لها من دخول غرفة تحليل الاستخبار الجنائي؛ لأن أساس التحليل بشكل عام يجب أن يُحدّد وفق منهجية محكمة تعتمد على مهارات عقلية ووعي أمني وتقنيات متخصصة؛ لذلك فإن التحليل للمعلومة الأمنية من حيث المبدأ النظري لا يختلف عن أي تحليل آخر. يدرس المحلل الاستخباري الظواهر الأمنية الجنائية، كما يدرس المحلل العسكري الظواهر العسكرية، وكذا المحلل السياسي بالنسبة للظواهر السياسية...إلخ. وهذا كله يكون وفق المنهج العلمي المتبع[٧]، والذي لا يكتفي بمجرد جمع المعلومات الجنائية ووصف الظواهر الإجرامية فحسب، إنما يتعداها إلى تحليل وتفسير وتأويل هذه المعلومات والتنبؤ بما يمكن أن يحصل مستقبلاً من أفعال جرمية تُهدد الأمن، ومحاولة إدراك العلاقة وأوجه الشبه التي تربط بينها. ويكون تحليل الاستخبار الجنائي محصلة عملية ذهنية، أو بحث مجرد، أو فهم نظري يقوم به المحلل الأمني بقدرات عقلية متعددة، كما أن أي عملية تحليل استخبار أمني مهما كانت، لا تخرج عن الإطار العام المستخدم في منهجية التحليل بمعناه العام، إذ تعتمد كلها على تثبيت المعلومات المتحصلة، والتي يتم جمعها وتحصيلها حول جريمة معينة أو ظاهرة ما وإدخالها إلى غرفة التحليل[٨]. وهنا تبدأ عملية تحليل الاستخبار الجنائي الأمني بتعريف المشكلة أو

الظاهرة أي تحديدها، ثمّ تسمية المعلومات الجنائية المهمة، ويلي ذلك البحث في الملفات الموجودة للحصول على المعلومات الأساسية المتاحة، واستكمال النقص من الأرشيف العام للجهاز الأمني المختص، ويليها مرحلة تقويم المعلومات وهي مرحلة الحكم المجرد على البيانات الموجودة أمام المحلل الاستخباري الجنائي من حيث انسجامها مع المعلومات الأخرى المألوفة والمؤكدة مسبقًا[٩]. ويأتي بعد ما تقدم من تحليل الاستخبار مرحلة تصدير المعلومات[١٠]الجنائية إلى أصحاب القرار الأمني الجنائي؛ للاستفادة منها في حماية الأمن العام واستقراره، أي يتم تحليلها، ومن ثم يليها مرحلتي التقييم والتنبؤ المستقبلي والذي سيؤدي الاستعانة بهما إلى اتخاذ القرارات الأمنية الجنائية المناسبة؛ لمواجهة الجريمة والتصدي للأنشطة الإجرامية، أو قد تُصدّر تلك المعلومات إلى الأرشيف الأمني الجنائي الذي قد يستفاد منه لاحقًا.

الفرع الثاني: أهمية تحليل الاستخبار الجنائي : يُعد تحليل الاستخبار عن المعلومات عقل العملية الأمنية برمتها بالنسبة للمعلومات المتحصلة من مختلف المصادر بما يُمثله التحليل بصورة عامة من بيان لأجزاء الشيء ووظيفة كل جزء منه، إذ يقوم على الشرح والتفسير، والعمل على جعل المعلومة واضحة ومفيدة والسعي لتطويعها في الجانب الأمني[١١]. وقد زادت أهمية تحليل الاستخبار الجنائي لدرجة باتت فيها من الضروريات لرجل الأمن الجنائي ولغيره من المختصين في هذا المجال، إذ بدون هذه العملية القائمة على توافر المعلومات الجنائية ووصولها في الوقت المناسب يصعب عليه القيام بتقييم دقيق وواضح لها. وتنبع أهمية التحليل الاستخباري في كونه عملية تقوم بتحليل ما هو متاح من معلومات خام يتم الاعتماد عليها في عمليات التقييم والتخطيط المستقبلي، وتحقيق النتائج المرجوة؛ بكون الموضوع الذي يتم تحليله من الموضوعات المهمة للدولة والمؤسسة الأمنية على حدٍ سواء[١٢]. كما ان معظم الدول تعتمد على التحليل في اتخاذ قراراتها الأمنية سواء في الشأن الداخلي أو الخارجي؛ كونها تساعد جهات الاختصاص من الاستفادة منها بشكل مناسب في صنع القرار الأمني، وأيضًا في التنبؤ بالمعوقات التي

قد تواجه اتخاذه[١٣]. وهذا ما يحاول محلل الاستخبار الجنائي تقديمه إلى متخذ القرار؛ لمساعدتهِ في اتخاذ القرارات الأمنية الجنائية الصائبة. جدير بالذكر أن التحليل الاستخباري يُعد بمثابة بوابة الجهود الفعالة في العمل الأمني؛ لأن نجاح المؤسسة الأمنية يعتمد بالدرجة الأساس على هذه العملية. وما تقوم به من عمل فعال في مجال تحليل وفهم المعلومات الواردة. والتي قد لا تُعد بالمطلق حقائق أمنية أو معلومات صادقة حقيقية[١٤]. وتزداد أهمية تحليل الاستخبار الجنائي من الناحية الإجرائية بإعتماده على التعمق في المعلومة الأمنية؛ لاستنتاج ما تعنيه من دلالات واحتمالات. ومن ثم يتحدد في ضوء ذلك النتيجة النهائية المتمثلة بصنع القرار الأمني الجنائي الواجب اتخاذه نحو مشكلة معينة أو ظاهرة إجرامية أو شخص ما لمواجهته ومنع خطورته الجرمية.

نخلص إلى أن عملية تحليل الاستخبار الجنائي تقوم بتلبيه الاحتياج الأمني من الناحية الجنائية وتحسين الفهم للحدث المطروح وتكوين صورة واضحة عنه. والتوصل إلى توافق في الآراء حوله. وهذا لا يمكن تحققه إلا عن طريق مناقشة المعلومات الجنائية حول ظاهرة إجرامية معينة أو حدث جرمي ما. وفهم المعاني وما يترتب عليها. وإيجاد الحلول المناسبة لها. ووضع الأسس قبل عملية إصدار القرار الأمني. والتي تُمثل في نظر السلطات الحكومية المختصة الشيء الوحيد الظاهر في كل العمل الذي قام به الجهاز الأمني. إذ أن هذه العملية هي الأكثر أهمية بين كل العمليات؛ لأنها تُظهر قيمة كل العمل الذي قامت به المؤسسة الأمنية.

المطلب الثاني : ماهية صنع القرار الأمني الجنائي : بعد أن بينا مفهوم تحليل الاستخبار الجنائي من الناحية الاصطلاحية. يتوجب علينا الوقوف عند ماهية صنع القرار الأمني الجنائي؛ بكونه يُمثل المرحلة المهمة التي تسبق تنفيذه. وللإحاطة بذلك سنتناول هذا المطلب في فرعين نُبّين في الفرع الأول تعريف صنع القرار الأمني. أما في الفرع الثاني فسنوضح مراحل صنعه. وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعريف صنع القرار الأمني الجنائي : لم تضع التشريعات القانونية أو الأمنية تعريفًا واضحًا ومحددًا لعملية صنع القرار الأمني الجنائي، كذلك الاتجاهات الفقهية المعنية بالدراسات القانونية والأمنية، في حين وجدنا بعض التعريفات الواردة لمفهوم القرار الأمني عموماً، وبعضها الآخر يُعرّف عملية اتخاذ القرار الأمني، الأمر الذي سيساعدنا في الوصول إلى وضع تعريف مقترح لعملية صنعه. وقد عُرّف القرار الأمني بأنه (الإجراء الذي يتخذه المسؤول الأمني كأفضل وسيلة متوفرة لتحقيق الهدف أو الأهداف المحددة، وبالتالي انجاز المهمة الأمنية، وهذا يعتمد على الموقف واختيار الرجل الأمني المسؤول الواعي المدرك لأفضل الحلول لمواجهة الظروف الطارئة والعادية)[١٥]. بذلك تدخل عملية اتخاذ القرارات الأمنية الجنائية في صميم عمل المسؤول الأمني الجنائي خصوصًا في ظل الظروف الطارئة التي تحتاج إلى تفكير ابتكاري، ووعي أمني لاتخاذ إجراء سريع للمواجهة، والذي يتطلب بدوره تمتع متخذها بالمهارات القيادية الأمنية اللازمة[١٦]. إذ أن اتخاذ القرارات الأمنية الجنائية المبنية على تحليل الاستخبار الجنائي تُعد بمثابة القدرة على تقدير المواقف والعمل على المواجهة بما يتلاءم والوضع الأمني للدولة، وذلك يتحقق بوضع أكثر من حل أو إجراء لاختيار أفضلها وبالسرعة الممكنة، وبما يضمن السيطرة على الخطر الأمني الجنائي الطارئ بأقل كلفة وبأقصر وقت ممكن. كما نجد ان صنع القرار الأمني يُمثل تلك العملية التي تُبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى اتخاذ قرار أمني معين، وقدرة متخذه على الوصول إلى نتيجة أو حكم بالنظر إلى الظروف العادية أو الطارئة التي لا بد من مواجهتها وهذا لا يمكن تحقيقه، إلا بمعرفة نتائج تحليل الاستخبار[١٧]الجنائي ووجود المعلومات الأمنية الجنائية فيها، والذي يرافقه المعرفة الجيدة لحدود وصلاحيات اتخاذ القرار الأمني الجنائي، وماهية العوامل التي تؤثر في اتخاذه، وتؤدي إلى زيادة فاعليته وما هي المشكلات التي تحد من ذلك. ومن خلال ما بيّناه يظهر بأن الوصول إلى اتخاذ القرار الأمني المناسب يعتمد بالدرجة الأساس على مرحلة سابقة ومهمة هي التي أوصلته إلى المرحلة النهائية وقد بُنيّ على معطياتها، وهي مرحلة صنع هذا القرار والتي نحن بصدد بيان

مفهومها. ويجب تأكيد فكرة أن صنع القرار الأمني لا يعني اتخاذه؛ لأن اتخاذ القرار يُعد نتاجًا لعملية صنع القرار ذاتها، وخلاصة لما يتوصل إليه صانعوا القرار من معلومات وأفكار حول الأحداث أو الإشكاليات المهددة للأمن. بينما صنع القرار الأمني يُشكل عملية معقدة تتداخل فيها عوامل متعددة، وتتضمن عناصر عديدة؛ لتشمل جميع الخطوات التي يتطلبها ظهور القرار إلى حيز الوجود؛ بذلك فإنها تُمثل سلسلة من الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي بإختيار الحل الأنسب في مواجهة حدث أو قضية معينة. كما تتضمن خطوات التعرف على المشكلة وتحديدها وتحليلها، وجمع المعلومات المتحصلة واقتراح الحلول المناسبة. وتقييم كل حل على حده، من ثم تقييمها مجتمعة لاختيار أفضلها[١٨]. ويمكن تحديد بعض السمات التي تتسم بها عملية صنع القرارات الأمنية الجنائية المبنية على تحليل الاستخبار الجنائي من خلال اتباع عدة خطوات منظمة ومتتابعة كأسلوب علمي متسلسل منطقيًا للوصول إلى حل ملائم للظاهرة الإجرامية للحد منها أو مواجهتها، والتي يجب تحديدها وتحليلها ومقارنتها طبقًا لأسس وقواعد محددة سابقًا؛ للعمل على تحقيق الأهداف الأمنية المرجوة منها والوقاية من الجريمة. ولكل ما تقدم يمكن أن نضع تعريفًا مقترحًا لصنع القرار الأمني الجنائي على أنه (مجموعة من الخطوات المكملة بعضها لبعض، والشاملة لكافة القواعد والأساليب التي يستعين بها صانعوا القرار الأمني الجنائي لتفضيل خيار أو أكثر بناءً على تقويم المعلومات الجنائية والتوفيق بينها للوقاية من الخطورة الإجرامية أو التصدي للجريمة ومكافحتها).

الفرع الثاني : مراحل صنع القرار الأمني الجنائي : تسير عملية صنع القرار الأمني الجنائي وفقًا لمراحل معينة أو خطوات محددة تعتمد بالدرجة الأساس على المنهج العلمي، كما أنها تُشكل الإطار العام الذي اتفق عليه معظم المختصين في المجال التحليلي الاستخباري، التي يمكن أن نوضحها على النحو الآتي:

أولاً-الوعي الأمني الجنائي بالمشكلة وتحديدها: ويتمثل هذا بالحس الأمني تجاه المخاطر التي تُهدد الأمن والاستقرار، ومعالجتها وتحديد مدى خطورتها على الدولة والأشخاص

الطبيعيين والمعنويين، والتعرف على حجمها وملامحها، والأسباب التي أدت إلى ظهورها، وتحديد مضمونها بوضوح ويزيل عنها أي غموض[١٩]. والمشكلة هنا تتمثل بالظاهرة الجنائية أو الجريمة قبل وبعد حدوثها، وما يترتب عليها من خطر على الأمن بشكل عام.

ثانيًا-تحديد الهدف الأمني الجنائي: يجب أن يُحدد الهدف المنشود من عملية صنع القرار الأمني الجنائي واتخاذه فيما بعد، بمعنى أن يكون واضحًا محددًا بمعايير مناسبة، ومؤشرات أمنية تبين حالة الوصول إليه أو القرب من ذلك[٢٠]. جدير بالذكر أن الهدف الذي نرجوه من تحليل الاستخبار الجنائي قد يكون أما وقائيًا للحد من الخطورة الإجرامية أو علاجيًا تجاه الجريمة المرتكبة، وهذا ما سنبينه في ثنايا البحث.

ثالثًا-جمع البيانات والمعلومات الأمنية الجنائية: وهذه المرحلة تُعد مترافقة مع جميع مراحل صنع القرار الأمني الجنائي، فهي ضرورية لفهم وتحديد المشكلة تحديدًا واضحًا، واختيار البديل[٢١]الأنسب، والتعرف على مدى فاعلية تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية التي ستُتخذ والقدرة على تنفيذها، مع الإشارة إلى أن مصادر جمع البيانات والمعلومات الجنائية متعددة لا تتحدد بمصدر معين.

رابعًا- وضع الحلول والبدائل المناسبة وتقييمها: اي قيام المحلل الاستخباري بعملية التعرف على الحلول المناسبة أو البدائل المحتملة لحل المشكلة الأمنية الجنائية، والمفاضلة بينها ومقارنتها مع بعضها البعض، ومن ثم تقييم أنسبها في ضوء الإمكانات المتاحة، وفي إطار الظروف والملابسات التي تحيط بالمشكلة المطلوب صنع القرار الأمني لها. وتعتمد هذه العملية بمجموعها على أسلوب البحث والتحليل الاستخباري[٢٢]الجنائي وفق معايير معينة خاصة فيما يتعلق بالقرارات التي تمس الجرائم والمشكلات الأمنية غير المتكررة أي غير الروتينية، وفي هذه المرحلة تحديدًا يبرز الفكر والتحليل الجنائي والبحث العلمي المنظم والذي يمثل المرحلة النهائية لصنع القرار الأمني قبل اتخاذه.

المبحث الثاني

دور تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الامنية الجنائية : سنتناول دور تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرار الأمني وذلك من جانبين، يتعلق الجانب الأول بدوره في بلوغ المعلومة الأمنية، أما الجانب الآخر فسنخصصه لدوره في ترشيد القرار الأمني من خلال مطلبين.

المطلب الأول : دور تحليل الاستخبار الجنائي في بلوغ المعلومة الأمنية : من الثابت ان بلوغ المعلومة الأمنية بشكل عام يُمثل القوة الحقيقة للجهاز الأمني الذي يصل إليها من قبل مصادره الاستخبارية وصولاً إلى المعلومات الجنائية، والذي يرافقها دومًا التحليل سواء على المستوى الاستراتيجي أو التكتيكي، عليه سنتناول هذا المطلب على فرعين.

الفرع الأول: الدور الاستراتيجي لتحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية : لا ريب أن المعلومات الأمنية على المستوى الاستراتيجي هي معلومات بعيدة المدى تتعلق بشؤون الأمن الوطني والسياسات العامة في الدولة سواء أكانت أمنية أو عسكرية أو غير ذلك، والتي يتم تنسيقها، وتحليلها بدقة وبيان مضمونها وفق منهجية التحليل الاستخباري، ومن ثم توزيعها إلى من يتولى مهمة التخطيط الاستراتيجي لوضع سياسة الأمن اللازمة وقت السلم، كما قد تكون هي الأساس الذي تقوم عليه العمليات الأمنية وقت الحرب[٢٣]؛ لتساهم بذلك في صنع القرارات المهمة للحفاظ على الأمن ووقايته من خطر الجريمة، والمساعدة في التخطيط البعيد للمسائل المهمة المتعلقة باستراتيجية المؤسسة الأمنية.

جدير بالذكر أن التحليل الاستخباري يتعلق بدراسة المعلومات الخاصة والمسائل المحددة لنوايا وتحركات الجهات المعادية والخلايا المنظمة، والبحث في إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والمعنوية...إلخ، والوقوف على مواطن الضعف والقوة لديها[٢٤]، الأمر الذي يُؤدي إلى قيام تحليل الاستخبار الجنائي بدور وقائي على أساس قيامه بالتوقع لما قد يُخل بالأمن الجنائي من خلال جمع المعلومات الجنائية الكاشفة لظروف غامضة أو خطر معين، وتوفير البيانات المعلوماتية وتحديدًا الجنائية؛ للكشف عن مسببات وقوع

الخطر المهدد للأمن ومن يقف وراءه، وما يمكن أن يقع مستقبلاً. برأينا لا يمكن تحديد مجالات تحليل الاستخبار الجنائي للمعلومة الأمنية الجنائية من الناحية الاستراتيجية؛ ذلك لأنه يتعلق بمجالات عديدة ومتشعبة، فعلى سبيل المثال في مجال الحماية الجنائية للأمن الاجتماعي يتجلى دوره في معرفة المعلومات عن الأفكار الهدامة واللاأخلاقية التي قد تسود المجتمع وتؤثر تأثيرًا خطيرًا على أمنهِ واستقراره. في حين يتمحور اداءه في مجال الأمن الجنائي مثلاً بتحليل المعلومات الواردة بالتحري عن ذوي النشاط الإجرامي وعملية التعرف على تحركاتهم المشبوهة. وفيما يتعلق بمجال الأمن السياسي يتمثل دوره في البحث عن معلومات حول الأنشطة السياسية والأشخاص والمؤسسات والأحزاب السرية والعلنية ومراقبتها عن كثب. إلى غير ذلك. كما ان تحليل الاستخبار الجنائي على المستوى الاستراتيجي يقوم بمهمة تقديم الإسناد مباشرةً لصانع القرار بناءً على تزويده بما يحتاج إليه في عملية صنع القرار تخطيطًا وتنفيذًا. وهذا الإسناد يتم من خلال وضع تقييم لتطور الظاهرة أو المشكلة[٢٥]، إذ ان تحليل المعلومات الأمنية الجنائية المتحصلة بخصوص ظاهرة إجرامية معينة أو حادثة جنائية عامة أو خاصة، سوف تُعطي لصاحب القرار المعلومة الجنائية الفعالة والمناسبة التي يستطيع من خلالها بناء تقييم واضح للمشكلة أو الحدث المتطور، أو التحركات المحتملة للخلايا المشبوهة جنائيًا ومن يقف وراءها. كذلك يساعد التحليل الاستخباري في عملية تخطيط وتنفيذ العمليات الأمنية من الناحية الواقعية، إذ تؤثر نتيجة تحليل الاستخبار الجنائي في عملية صنع القرارات الأمنية وعلى كل المستويات لأغراض التخطيط، والتوجيه، ومن ثم التنفيذ؛ لما لها من أهمية حاسمة لصانع القرار الأمني في تحديد الأهداف والتكتيكات[٢٦]، والتي ستتحقق بها فاعلية الدور الاستراتيجي لتحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية، ومواجهة التهديدات الحالية أو المستقبلية على المستويين الوطني والدولي. كما تسهم التحليلات الاستخبارية الجنائية بشكل أساس في تحديد الرؤية الأمنية تجاه الخطورة الإجرامية؛ لأن من تُقدم إليه سيعرف حقيقة أين يتجه وكيف سيتصرف تجاهها.

الفرع الثاني : الدور التكتيكي لتحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية : تبحث العملية الاستخبارية من الناحية التكتيكية عن المعلومات الأمنية المرحلية، ذات الطابع الآني المؤقت، والتي يتم جمعها على المستوى التكتيكي في منطقة معينة أو حولها، فهي غالبًا ما تتعلق بالمعلومات ذات الطابع المحلي المحدود، أو ذات طابع التخصص في ناحية محددة[٢٧]؛ ذلك لأن تحليل الاستخبار الجنائي في هذه العملية محدد بوضع زماني ومكاني معين. كما أنه على مستوى المعلومة الأمنية التكتيكية فطبيعة الهدف تُحدّد كيفية التعامل التكتيكي معها، إذ يبين المحلل الاستخباري ما هي الأهداف الخطرة التي قد تُشكل ضررًا معينًا على الأمن في ضوء المعلومة المتوفرة لديه. من ثم يضع مجموعة من الفرضيات الممكنة للتعامل مع هذا الهدف والتعرف عليه[٢٨]. ثم يُوّجه عملية تحليل الاستخبار الجنائي وفق ذلك؛ لتأكيد أو نفي هذه الفرضية أو تلك، والتي بناءً عليها يتم استبعاد الفرضيات الخاطئة واعتماد الصحيح منها؛ ليتم منع الجريمة أو يحدد كيفية مواجهتها لو وقعت. كذلك للتحليل الاستخباري على المستوى التكتيكي مهام تتمثل أهمها في تحديد الأماكن والخطط للعناصر والخلايا المعادية ورصدها بدقة وحذر، وتحليل المعلومات الأمنية بعد تصنيفها ودراستها واستنتاج التوقعات المحتملة منها، والتنبؤ بما قد يقع في ضوئها[٢٩]. وهذا بناءً على ما تقدمه هذه التنبؤات من تحديد دقيق للإمكانيات المختلفة للعناصر الجرمية المشبوهة ومدى تطورها، وإعطاء تقديرات استخبارية جنائية عن وضع السياسة الأمنية المعادية من جميع الجوانب؛ لأن ذلك يُساعد في بناء المعلومة الأمنية الجنائية المتحصلة بوضوح من عملية تحليلها الاستخباري الجنائي؛ مما يساهم بزيادة فاعليتها في عملية صنع القرارات الأمنية الجنائية. خلاصة القول ان تحليل الاستخبار الجنائي التكتيكي هنا يُشكّل المعلومات الاستخبارية الجنائية المطلوبة؛ لأغراض التخطيط والتنفيذ على المستوى الأمني العملياتي، أو أنه يُمثل التنبؤات المقدمة مباشرةً لإسناد العمليات الجارية أو المخطط لها. ويُركز هذا النوع من التحليل دائمًا على مهمة عملياتية محددة، والتي تتمحور ضمن عملية بناء

المعلومات الأمنية من الناحية التكتيكية حول الخلايا المعادية في منطقة محددة، أو حول المنطقة ذاتها وتحليلها بدقة[٣٠]. فضلاً عن ذلك أن تحليل الاستخبار الجنائي التكتيكي تكون له في بعض الأحيان أهدافًا أبعد مما ذُكرت أعلاه قد تدخل في نطاق تحليل الاستخبار الجنائي على المستوى الاستراتيجي.

المطلب الثاني : دور تحليل الاستخبار الجنائي في ترشيد القرارات الأمنية الجنائية : سنتناول في هذا المطلب دور تحليل الاستخبار الجنائي في ترشيد القرار الأمني من خلال فرعين، نبين في الفرع الأول آليات تحليل الاستخبار الجنائي لترشيد القرار الأمني، أما في الفرع الثاني فسيكون لمظاهر تحليل الاستخبار الجنائي في صمع القرارات الأمنية الجنائية.

الفرع الأول : آليات تحليل الاستخبار الجنائي لترشد القرارات الأمنية الجنائية : تتبع ماكينات تحليل الاستخبار الجنائي آليات معينة لترشيد القرار الأمني عندها يصدر بأتم وأفضل وجه، وبالصورة التي تُمكّن الجهاز الأمني المختص أو متخذ القرار من الارتياح في اتخاذ لقراره وتنفيذه، فضلاً عن إمكانية تجنب الوقوع في حالات العُجالة التي قد تتسبب بعدم دراسة القرار ودقته، لاسيما في الأوقات الطارئة والأزمات الأمنية.

ويمكننا أن نبين أبرز هذه الآليات من خلال ما يأتي[٣١]:

أولاً- الرؤية الواقعية وذلك يعني بأن تكون القرارات الأمنية الجنائية قابلة للتنفيذ واقعيًا، وتلائم إمكانيات المؤسسة الأمنية أو الجهاز الاستخباري الجنائي.

ثانيًا- تحديد المشكلة أي تشخيصها ومعرفة أبعادها[٣٢]وخطورتها، وتتمثل المشكلة ضمن نطاق موضوعنا بالجريمة المرتكبة أو الظاهرة الإجرامية برمتها، والتي تُهدّد الأمن وتحتاج لإتخاذ القرار الأمني الجنائي الرشيد؛ لمواجهتها والتصدي لها.

ثالثًا- توسيع نطاق التفكير والتنبؤ وطرح الإجابات بشيء لم يسبق طرحه، فضلاً عن وضع البدائل لمعالجة المشكلة[٣٣]محل تحليل الاستخبار الجنائي وصولًا إلى صنع القرارات الأمنية الجنائية الرشيدة عند اتخاذها وتنفيذها.

رابعًا- تحديد الهدف المنشود من صنع القرار الأمني الجنائي، بمعنى أن يكون قرارًا هادفًا؛ لتحسين وضع أو قضية معينة تتعلق بالأمن الوطني بشكل عام، والأمن الجنائي بشكلٍ خاص.

خامسًا- إتباع الأسلوب المرن وتبادل الآراء وذلك من خلال السماح بالمشاركة[٣٤]في عملية صنع القرار الأمني الجنائي والتبادل بالآراء والأفكار البناءة في هذا المجال.

سادسًا- تحويل العملية الذهنية التحليلية إلى عمل مادي، أي تطبيقها بصورة فعلية يتم بمقتضاها صنع القرارات الأمنية الجنائية الرشيدة، بمعنى ترجمة المفاهيم والأفكار الذهنية على أرض الواقع.

سابعًا- الجدية في التعامل مع المعلومات الأمنية الجنائية من خلال إدخالها حيز تحليل الاستخبار[٣٥]الجنائي ومرورها بخطواته المتبعة: تصنيف المعلومة الأمنية الجنائية، وجمع كل ما يدور حولها من معلومات، وتحليلها، من ثم تقديمها إلى متخذ القرار الأمني الجنائي أو الجهة المختصة التي تحتاجها.

ثامنًا- الحيادية في التعامل مع المعلومات الأمنية الجنائية، وذلك من خلال التزام المهنية في تحليل الاستخبار الجنائي ومحاولة الابتعاد عن التحيز الذهني المسبق، والمؤثرات الجانبية التي قد تؤدي إلى الابتعاد عن حقيقة الحدث.

تاسعًا- ايضاح حجم الفائدة وإمكانية تحقيقها مع الاخذ بنظر الاعتبار عامل الزمن، إذ يعمل التحليل الاستخباري الجنائي على إدارة وترشيد المعلومة الأمنية الجنائية؛ كونه المتلقي الأهم وعنصرها الجوهري المكلف بمسؤولية تأكيدها واعدادها، وهذا ما يقدم للمراجع العليا فائدة مهمة لحقل العمل الأمني الجنائي، ويساعده بأداء مهامه في منع الخطر قبل حدوثه أو التصدي له. فبعد ان تُنقل المعلومة من مصدرها، وتصل إلى القسم المكلف بتحليلها تُفرز وتُصنف وتُشخص وتُستكمل أركانها مسترشداً بقواعد التحليل الفنية قبل ان تخضع لتحليل المغزى الذي يُسهل التنبؤ الصحيح بخطرها المستقبلي[٣٦].

الامر الذي يجعلنا نؤكد ما ذكرناه سابقًا بأن لتحليل الاستخبارات الجنائية دورًا وقائيًا في حفظ الأمن الجنائي.

الفرع الثاني : مظاهر تحليل الاستخبار الجنائي في ترشيد القرار الأمنية الجنائية : يكون القرار الأمني رشيدًا إذا حقق الهدف الذي من أجله إتُخذ. فالقرارات الناجحة هي التي تتميز بالفرضية والمعقولية، واختيار أفضل الاحتمالات الممكنة؛ لتحقيق الهدف المنشود، وهذا يستدعي أن يُبنى القرار على مجموعة من الحقائق، وأن يُزوّد من يقوم بصنع القرار الأمني بالمعلومات الأمنية التي يحتاجها في عملية التحليل الاستخباري[٣٧] الجنائي، فضلًا عن ذلك تحتاج عملية صنع القرارات الأمنية الجنائية الصائبة الوقوف على الأسباب التي من الممكن أن تجعل القرار خاطئًا؛ لتلافيها ووضع الحلول المثلى لمعالجتها. ويمكن وضع بعض المظاهر المهمة التي يبنى عليها القرار الأمني الجنائي الرشيد والتي منها:

أولاً- التحليل المنطقي أو الموضوعي للاستخبار[٣٨]الجنائي: إن التحليل لأي معلومة أمنية تصل إلى علم المحلل الاستخباري يعني بأن لها مجالاً قد تحركت فيه، ويتمثل هذا المجال في مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية قد يكون أهمها العامل السيكولوجي، إذ تنتقل المعلومات الأمنية من وإلى الإنسان ضمن المجال البشري، أي أن مصدرها وناقلها ومحللها هو إنسان؛ مما يعني خضوع المعلومة الجنائية للجوانب النفسية ومن ثم يمكن أن تتحكم في سلوكه ما تتأثر به نفسيته إلى مدى كبير، ويتجه بتحليله إلى الشخصاني في بعض الأحيان، الأمر الذي يُفقد تحليل الاستخبار الجنائي فاعليته ويؤثر تأثيرًا سلبيًا في عملية صنع القرار الأمني؛ لذلك لا بد من الابتعاد عن التحليل النفسي أو الفلسفي الذي يخلو من المنطق حتى نحصل على قرار أمني ذا فاعلية رشيدة.

ثانيًا- التحقق من دقة المعلومات الجنائية: قد تشكل كثرة المعلومات الواردة إلى المحلل الاستخباري سببًا في الاضطراب والتشويش، فالمصادر قد تلتقط كل يوم معلومات لا تعد

ولا تُحصى قد يكون الغاية من بعضها نشر الشائعات وبخاصة في أوقات الأزمات. وهنا يجد المحلل نفسه أمام حشد من المعلومات غير الدقيقة لا يستطيع من خلالها أن يقدم نتائج أو تحليلات واضحة ومحددة يمكن الاعتماد عليها[٣٩]. ومن ثم لا يمكن لصانع القرار الأمني أو متخذه أن يثق بما حصل عليه من معلومات جنائية وتحليلات استخبارية؛ لأن تغذيتها تمت بمعلومات قد تكون مضللة أو عبثية. الأمر الذي يؤدي إلى إفشال فاعلية الاستخبار الجنائي في صنع القرار الأمني؛ لهذا يجب على من يقوم بالعمل الاستخباري الجنائي أن يطهر المعلومة الجنائية من الشوائب التي تعلقت بها.

ثالثًا- إيراد التوصيات والحلول المناسبة[٤٠]: لكي يكون تحليل الاستخبار الجنائي ذا قيمة وفاعلية في صنع القرار الأمني يجب أن يُفضي إلى توصيات وحلول أمنية مناسبة وممكنة التحقيق. فلا تُغرق صانع القرار الأمني في الوهم أو الخيال. ولا تناقش أمراً محال. بل أن المحلل من خلال تحليله للمعلومات الجنائية يرسم ويُشارك في الاقتراحات العملية التي تساهم في وضع استراتيجية تحليلية للوقاية من الجريمة أو التصدي لها. الأمر الذي يتطلب معه تواصلاً مستمرًا وسريعًا بين قنوات المعلومة الجنائية من مصدرها الأساس حتى صاحب القرار الأمني.

الخاتمة

بعد أن انتهينا من بحثنا الموسوم (فاعلية تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية) وجب علينا أن نذكر أهم ما توصلنا إليه من استنتاجات. وما نراه مناسبًا من مقترحات وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

١-أظهرت الدراسة أن تحليل الاستخبار الجنائي الناجح يلعب دورًا رئيسيًا في عملية صنع القرارات الأمنية الجنائية الرشيدة.

٢-بينت الدراسة أن الشرط الأساس لإنتاج تقديرات تحليلية صحيحة يكمن في اكتمال أركان المعلومة الأمنية الجنائية من خلال الإجابة المتكاملة والمنطقية على كافة الأسئلة الاستخبارية الجنائية التي يطرحها القائم بالتحليل الأمني الجنائي.

٣- كشفت الدراسة عن وجود علاقة تلازمية بين المعلومات الاستخبارية الجنائية تحصيلاً وتحليلاً وبين الأجهزة الأمنية، إذ لا وجود البتة لأي جهاز أمني جنائي بمعزل عن المعلومة الأمنية الجنائية؛ كونها تُمثّل جوهر صنع القرار الأمني الجنائي، ومصدر قوته في كل الظروف.

٤-لم تُعرف التشريعات القانونية والأمنية عملية صنع القرار الأمني الجنائي بشكل واضح ومحدد، مما أدى إلى ان نقترح تعريفًا لها بكونها تُمثل (مجموعة من الخطوات المكملة بعضها لبعض، والشاملة لكافة القواعد والأساليب التي يستعين بها صانعوا القرار الأمني الجنائي لتفضيل خيار أو أكثر بناءً على تقويم المعلومات الجنائية والتوفيق بينها للوقاية من الخطورة الإجرامية أو التصدي للجريمة ومكافحتها).

٥-إن جوهر تحليل الاستخبار الجنائي هو الاستشراف للمستقبل وإمكانية طرح حلول مستقبلية وقائية على أساس قيامه بالتنبؤ من خلال جمع المعلومات الاستخبارية الجنائية الكاشفة لظروف غامضة أو أحداث معينة، والكشف عن مسببات وقوع تلك الأحداث ومن يقف وراءها، وما يمكن أن يقع مستقبلاً، بمعنى أن دوره وقائي.

٦-وجدنا أن دور تحليل الاستخبار الجنائي لبلوغ المعلومة الأمنية الجنائية من الناحية الاستراتيجية لا يمكن حصره بمجال معين؛ ذلك لتعلقه بمجالات عديدة ومتشعبة، فمثلاً في مجال الحماية الجنائية للأمن الاجتماعي يتجلى دوره في معرفة المعلومات عن الأفكار الهدامة واللاأخلاقية التي قد تسود المجتمع وتؤثر تأثيرًا خطيرًا على أمنهِ واستقراره، في حين يتمحور اداءه في مجال الأمن الجنائي بتحليل المعلومات الجنائية الواردة بالتحري عن ذوي النشاط الإجرامي، والتعرف على تحركاتهم المشبوهة.

ثانيا: المقترحات

١-العمل على أن يكون تحليل الاستخبار الجنائي ذا قيمة وفعالية واقعية بحيث يُفضي إلى توصيات واقتراحات ممكنة التحقق. فلا تُغرق صانع القرارات الأمنية الجنائية في الوهم أو الخيال، ولا تناقش أمر محال، بل أن المحلل الاستخباري الجنائي من خلال تحليله للمعلومات الجنائية يرسم ويُشارك في الاقتراحات والحلول العملية التي تساهم في درء جريمة أو خطر ما والحفاظ على الأمن الجنائي.

٢-يتطلب من الجهات المعنية لضمان النجاح الدائم لفاعلية تحليل الاستخبار الجنائي في صنع القرارات الأمنية الجنائية تأهيل وإعداد محلل استخباري جنائي كفوء قادر على التعامل مع المتغيرات السريعة في مجال التطورات التكنولوجية وتطبيقاتها في العمل الاستخباري الجنائي، وأن يتصف بالحيادية والموضوعية، وعدم التحيز الذهني.

٣-نقترح تخصيص الدعم المادي والمعنوي لأي مصدر معلومات مدني يعمل مع الجهات الأمنية الجنائية المختصة أو يساعدها في جلب المعلومات الاستخبارية الجنائية التي تكون ذات أهمية لعملية تحليل الاستخبار الجنائي.

٤-ضرورة وضع برامج تدريبية تستهدف إعداد محلل استخبار جنائي كفؤ قادر على تطهير المعلومة الجنائية من الشوائب التي تعلقت بها، والتعامل مع الكم الهائل من المعلومات الواردة، فالمصادر قد تلتقط كل يوم معلومات لا تُعد ولا تُحصى قد يكون الغاية من بعضها نشر الشائعات، أو لأغراض عبثية أو مضللة لا يمكن من خلالها تقديم نتائج أو تحليلات واضحة ومحددة يعتمد عليها، الأمر الذي قد يؤدي إلى إفشال فاعلية تحليل الاستخبار الجنائي صنع القرارات الأمنية الجنائية الرشيدة.

٥-تشجيع الابتكار في العمل الأمني الجنائي لا سيما في مجال تحليل الاستخبارات الجنائية، والاستعانة بالوسائل العلمية الحديثة من بينها استخدام البرمجيات لرسم الخرائط؛ وذلك لغرض التعرف على مكان تواجد البؤر الإجرامية جغرافيًا، ومعرفة اتجاهات الجريمة من النواحي الكمية والنوعية، وعدم التمسك بالسياقات والسنن التقليدية.

٦-نوصي بضرورة التعاون الأمني بين الوكالات الاستخبارية الجنائية في الأجهزة الأمنية، وتبادل المعلومات الجنائية خصوصًا بين تشكيلات الوكالة ذاتها فيما يتعلق بالاستخبار الجنائي مع الاخذ بنظر الاعتبار التغذية العكسية ضمن هذا النطاق.

الهوامش:

[١] كامل القيّم، المحتوى الإعلامي ومنهج تحليل المضمون، مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠٠٧، منشور على الموقع الالكتروني الآتي : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89968، تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٣/٢/١٢.

[٢] عصام زيدان، مبادئ التحليل السياسي.. المعارف النظرية والتطبيقات العملية، ط١، نهضة أمة النشر، بدون مكان طبع، ٢٠٠٩، ص١٣.

[٣] تركي بن عبد الرحمن المويشير، أهمية الحس الأمني لدى ضابط الأمن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤، ص٣٠.

[٤] د. مازن إسماعيل الرمضاني، عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد٢، العدد٢، بغداد، العراق، ١٩٧٩، ص١٦٨.

[٥] تركي بن عبد الرحمن المويشير، مصدر سابق، ص١٧-١٨.

[٦] أحمد فلاح العموش، مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية – منظور أمني، مركز البحوث والدراسات، الشارقة، الامارات، ١٩٩٩، ص٧.

[٧] ايدان ويلز، فهم الاشراف على الاستخبارات- دليل ارشادي لسن التشريعات المتعلقة بالقطاع الأمني، ترجمة محمود السيد، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٧، ص١٢-١٣ و٢٨. أحمد فلاح العموش، المصدر نفسه، ص٧-٨.

[٨] د. محمد سيف الدين عبد الرزاق، القواعد الحاكمة للاستخبار الجنائي وتحليل المعلومات، دار جامعة نايف للنشر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠، ص٦-٨.

[٩] د. خضر محمود عباس، التحليل والتحصيل للمعلومة الأمنية، بدون دار نشر، فلسطين، ٢٠١٢، ص١٧٢.

[١٠] د. محمد سيف الدين عبد الرزاق، مصدر سابق، ص١٩-٢١.

[١١] أحمد مولانا، مدخل إلى حقل دراسات الاستخبارات، مجلة المعهد المصري، المجلد٧، العدد٢٦، المعهد المصري للدراسات، مصر، ٢٠٢٢، ص٢١٢-٢١٣.

[١٢] بشير الوندي، آليات التحليل الاستخباري، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، الموصل، العراق، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني الآتي: https://www.europarabct.com، تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٣/٥/١٠.

[١٣] د. نورس احمد كاظم الموسوي وصادق صالح كريم كاشف الغطاء، استراتيجية الاعلام الأمني في التصدي للجريمة، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، عدد خاص، كلية القانون، جامعة القادسية، ٢٠٢١، ص١٠٥٢-١٠٥٤.

[١٤] فوزي آيت أعمر مزيان، دور العلاقات العامة في تكوين الصورة الذهنية الإيجابية عن المؤسسة الأمنية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد١١، الجزائر، ٢٠١٩، ص٢٧.

[١٥] سعد بن عليوى الهذلي، مهارة القائد الأمني في اتخاذ القرار في الظروف الطارئة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢، ص٢٧.

[١٦] د. حسن بن أحمد، بناء قدرات دولية لمكافحة الإرهاب، المجلد٢٦، العدد٥١، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠، ص٢٤٤. سعود بن محمد النمر، الإدارة العامة الأسس والوظائف، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤، ص٣١٧.

[١٧] د. خضر محمود عباس، مصدر سابق، ص١٧٢-١٧٣.

[١٨] د. أشرف السعيد أحمد، الأساليب العلمية الحديثة في اتخاذ القرار الأمني، وزارة الداخلية، مصر، بدون سنة طبع، ص٦-٧.

[١٩] د. مها حسن بكر، الحس الأمني وعلاقته بالقدرة على اتخاذ القرار لدى منتسبي الدوائر الأمنية في إقليم كوردستان/ العراق، بدون دار طبع، بدون مكان طبع ٢٠٢٠، ص٣٧٦-٣٧٨.

[٢٠] فوزي آيت أعمر مزيان، مصدر سابق، ٢٥٣.

[٢١] البدائل: عبارة عن الإجراءات التي تمكننا من حل المشكلة أو تحقيق الهدف المطلوب، ومن النادر وجود بديل واحد لأي عمل، ولهذا وجب على المحلل أو المسؤول الأمني ان لا يقبل أول حل يظهر له دون مقارنته بالحلول الأخرى. ميرنا أبو نجم، أثر التوجه الاستراتيجي للمنظمات في صناعة القرارات- دراسة على شركات الاتصالات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠١٧-٢٠١٨، ص٢٢.

[٢٢] يمكن الاعتماد على أسلوب الخبرة أو التجربة عند اتخاذ القرارات الروتينية أو المتكررة. ميرنا أبو نجم، مصدر سابق، ص٢٣. دعم العمل الشرطي القائم على المعلومات الاستخباراتية، تقارير تحليلية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) منشورة على ، منشور على الموقع الالكتروني الاتي: https://www.interpol.int/ar/2/13/1، تاريخ آخر زيارة : ٢٢/ ٦/ ٢٠٢٣.

[٢٣] د. عديل أحمد الشرمان، دور برامج الاعلام الأمني التلفزيونية في الوقاية من الجريمة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥، ص٣٨-٤٠.

[٢٤] بشير الوندي، مصدر سابق، ص٢.

[٢٥] سعد بن عليوى الهذلي، مصدر سابق، ص٣٣-٣٤.

[٢٦] مريم محمد أل علي، التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والتطبيق- دراسة ميدانية علي شرطة الشارقة، إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة، الامارات، ٢٠٠٧، ص٢٣.

[٢٧] د. محمد سيف الدين عبد الرزاق، مصدر سابق، ص١١٠.

[٢٨] فلاح شغاتي مشاري، واقع العمل الأمني والإعلامي في ظل مبادئ حقوق الانسان، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠، ص٦٥-٦٦.

[٢٩] د. شادن إبراهيم نصير، ومضات في التحليلات الأمنية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، دراسة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني الآتي: https://democraticac.de/?p=354، تاريخ آخر زيارة: ١٣/ ٦/ ٢٠٢٣.

[٣٠] عبد الرحمن بن عبد العزيز الشنيفي، أمن المعلومات الجنائية وطرق الحماية والحفظ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢، ص١٢٤-١٢٥ و١٢٧. د. شادن إبراهيم نصير، مصدر سابق، ص١٤. فلاح شغاتي مشاري، مصدر سابق، ص٦٦.

[٣١] د. رحمة أحمد عبد الشافي، الحوكمة في الأجهزة الحكومية والأمنية.. النظرية والتطبيق، الهيئة العامة للرقابة المالية، بدون مكان طبع، ٢٠١٧، ص٢١٢ و٢٢١-٢٢٢ و٢٤٥. د. عديل أحمد الشرمان، مصدر سابق، ص٤٠.

[٣٢] د. بسمة خليل الاوقاتي وسعد السعيدي، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي- دراسة نظرية، العدد٥٠، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١١، ص١٢١-١٢٢.

[٣٣] د. رحمة أحمد عبد الشافي، مصدر سابق، ص٢٢١-٢٢٢ و٢٤٥. د. عديل أحمد الشرمان، مصدر سابق، ص٤٠-٤١.

[٣٤] د. بسمة خليل الاوقاتي وسعد السعيدي، مصدر سابق، ص١٢١-١٢٢. د. رحمة أحمد عبد الشافي، مصدر سابق، ص٢٢١-٢٢٢. ميرنا أبو نجم، مصدر سابق، ص٢٣-٢٤.

[٣٥] د. عديل أحمد الشرمان، مصدر سابق، ص٤٠. محمد سيف الدين عبد الرزاق، مصدر سابق، ص٢٨. د. رحمة أحمد عبد الشافي، مصدر سابق، ص٢٢٢ و٢٤٥.

[٣٦] أحمد طيلب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر- دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص٩٥-٩٧. د. بسمة خليل الاوقاتي وسعد السعيدي، مصدر سابق، ص١٢٠-١٢١. د. محمد سيف الدين عبد الرزاق، مصدر سابق، ص٧.

[٣٧] د. خالد عبد الحميد كامل خربوش، الدور الإعلامي لعملية صنع القرار في مواجهة الازمات، الجزء١، العدد١١، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، جامعة المنوفية، مصر، ٢٠١٧، ص١٤.

[٣٨] د. راشد محمد المري، المهارات الفنية لرجل الأمن في التحقيق والبحث الجنائي، العدد٩٢، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ٢٠٢٠، ص٨٣. د. خضر محمود عباس، مصدر سابق، ص٣١-٣٢. د. مها حسن بكر، مصدر سابق، ص٣٧٦-٣٧٨.

[٣٩] محمد فاروق عبد الحميد كامل، المعلومة الأمنية، مركز الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص١٩٢-١٩٣.

[٤٠] محمد فاروق عبد الحميد كامل، المصدر نفسه، ص٧٠.

المصادر

أولاً- الكتب والمؤلفات:

١- أحمد فلاح العموش، مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية-منظور أمني، مركز البحوث والدراسات، الشارقة، الامارات، ١٩٩٩.

٢- د. أشرف السعيد أحمد، الأساليب العلمية الحديثة في اتخاذ القرار الأمني، وزارة الداخلية، مصر، بدون سنة نشر.

٣- د. خضر محمود عباس، التحليل والتحصيل للمعلومة المنية، بدون دار نشر، فلسطين، ٢٠١٢.

٤- د. رحمة أحمد عبد الشافي، الحوكمة في الأجهزة الحكومية والأمنية.. النظرية والتطبيق، الهيئة العامة للرقابة المالية، بدون مكان طبع، ٢٠١٧.

٥- سعود بن محمد النمر، الإدارة العامة الأسس والوظائف، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤.

٦- عبد الرحمن بن عبد العزيز الشنيفي، أمن المعلومات الجنائية وطرق الحماية والحفظ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٢.

٧- د. عديل أحمد الشرمان، دور برامج الاعلام الأمني التلفزيونية في الوقاية من الجريمة، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٥.
٨- عصام زيدان، مبادئ التحليل السياسي.. المعارف النظرية والتطبيقات العملية، ط١، نهضة أمة للدراسات والنشر، بدون مكان نشر، ٢٠٠٩.
٩- فلاح شغاتي مشاري، واقع العمل الأمني والإعلامي في ظل مبادئ حقوق الانسان، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠.
١٠- د. محمد سيف الدين عبد الرزاق، القواعد الحاكمة للاستخبار الجنائي وتحليل المعلومات، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠.
١١- محمد فاروق عبد الحميد كامل، المعلومة الأمنية، مركز الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩.
١٢- مريم محمد أل علي، التخطيط الاستراتيجي بين النظرية والتطبيق-دراسة ميدانية علي شرطة الشارقة، إصدارات مركز بحوث شرطة الشارقة، الامارات، ٢٠٠٧.
١٣- د. مها حسن بكر، الحس الأمني وعلاقته بالقدرة على اتخاذ القرار لدى منتسبي الدوائر الأمنية في إقليم كوردستان/ العراق، بدون دار نشر، بدون مكان نشر، ٢٠٢٠.

ثانيًا- الرسائل والاطاريح:

١- أحمد طيلب، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر- دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر،٢٠٠٦-٢٠٠٧.
٢- تركي بن عبد الرحمن المويشير، أهمية الحس الأمني لدى ضابط الأمن، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤.
٣- سعد بن عليوى الهذلي، مهارة القائد الأمني في اتخاذ القرار في الظروف الطارئة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٢.
٤- ميرنا أبو نجم، أثر التوجه الاستراتيجي للمنظمات في صناعة القرارات- دراسة على شركات الاتصالات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠١٧-٢٠١٨.

ثالثًا- البحوث والدراسات

١- أحمد مولانا، مدخل إلى حقل دراسات الاستخبارات، مجلة المعهد المصري، المجلد٧، العدد٢٦، المعهد المصري للدراسات، مصر، ٢٠٢٢.
٢- د. بسمة خليل الاوقاتي وسعد السعيدي، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي- دراسة نظرية، العدد٥٠، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١١.
٣- د. حسن بن أحمد، بناء قدرات دولية لمكافحة الإرهاب، المجلد٢٦، العدد٥١، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.

٤- د. خالد عبد الحميد كامل خربوش، الدور الإعلامي لعملية صنع القرار في مواجهة الازمات، الجزء١، العدد١١، المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، جامعة المنوفية، مصر، ٢٠١٧.
٥- د. راشد محمد المري، المهارات الفنية لرجل الأمن في التحقيق والبحث الجنائي، العدد٩٢، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ٢٠٢٠.
٦- فوزي آيت أعمر مزيان، دور العلاقات العامة في تكوين الصورة الذهنية الإيجابية عن المؤسسة الأمنية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٩.
٧- د. مازن إسماعيل الرمضاني، عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد٢، بغداد، العراق، ١٩٧٩.
٨- د. نورس احمد كاظم الموسوي وصادق صالح كريم كاشف الغطاء، استراتيجية الاعلام الأمني في التصدي للجريمة، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، عدد خاص، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، ٢٠٢١.

رابعًا- مصادر أخرى:

١- ايدان ويلز، فهم الاشراف على الاستخبارات- دليل ارشادي لسن التشريعات المتعلقة بالقطاع الأمني، ترجمة محمود السيد، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٧.

خامسًا- المواقع الالكترونية:

١- بشير الوندي ، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، آليات التحليل الاستخبارات، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني الآتي: https://www.europarabct.com ، تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٣/٥/١٠
٢- د. شادن إبراهيم نصير، ومضات في التحليلات الأمنية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، دراسة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني الآتي: https://democraticac.de/?p=354، تاريخ آخر زيارة: ٦/١٣/ ٢٠٢٣.
٣- كامل القيّم، المحتوى الإعلامي ومنهج تحليل المضمون، مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠٠٧، منشور على الموقع الالكتروني الآتي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89968، تاريخ آخر زيارة: ٢٠٢٣/٥/١٠.
٤- تقارير تحليلية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، منشورة على الموقع الالكتروني: https://www.interpol.int/ar/2/13/1 ، تاريخ آخر زيارة : ٢٢/ ٦/ ٢٠٢٣.